**إشكاليات ترجمة اللغة في القوانين الدولية**

ISSUES OF LANGUAGE TRANSLATION IN INTERNATIONAL LAW

Lorans Al Zuabi1\*, Muhammad Aunurrochim Bin Mas'ad Saleh1, Amalina Binti Ahmad Tajudin1, Sumaya Mohammed Bagotayan1

1Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai 71800

\*(Corresponding author) email: shamnet2008@gmail.com

**ملخص البحث**

تعتبر اللغة والترجمة مهمة في المحافل الدولية نظراً لدورهما في صياغة القرارات بين الدول، ولا يمكن للقانون الدولي تجاهل مسألة اللغة باعتبارها أهم المصادر القانونية المكتوبة للقرارات الدولية. ونظراً لتعدد اللغات بين الدول، فقد لعبت الترجمة دوراً مهما من الناحية الرسمية في سياق الكلام المكتوب. وعادة ما تتم صياغة القرارات الدولية في لغة متفق عليها ثم تتم ترجمتها إلى لغات أخرى أصلية معتمدة مثل (الانكليزية والفرنسة والروسية والإسبانية والصينية والعربية). وقد أعطت المنظمات الدولية جانب الترجمة اهتمام كبير في إصدار قراراتها، فطورت لغتها المتخصصة في كافة المجالات، فتفردت بمصطلحات خاصة مستنبطة من لغة القانون، وقد تميزت بالدقة والوضوح في بعض الأحيان، والإيحاء والمجاز في أحيان أخرى، مما أصبغها بالغموض، كالغموض الذي أحاط في بعض القرارات الدولية بشان الشرق الاوسط نتيجة الترجمة، مثل القرار 242 لعام 1967 والمتضمن بالنص: الفرنسي والصيني والروسي والعربي والإسباني (انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها أخيرا) والمقصود جميع الأراضي، بينما سقطت بالترجمة الإنكليزية (أل) تعريف، فأصبح المقصود الانسحاب من جزء فقط. لذلك أراد الباحث الإشارة لهذه الفجوة بين القانون الدولي والترجمة للتقريب بينهما. وقد تطلع الباحث في هذه الدراسة لمجموعة من الأهداف منها :تسليط الضوء على الأخطاء التي وقعت نتيجة الترجمة في القرارات الأممية، وإبراز دور الترجمة في القرارات الدولية، إحصاء المصطلحات القانونية المستخدمة في صياغة القرارات الدولية، حيث أعتمد على منهج التحليل النقدي من خلال رصد الأخطاء في القضايا الهامة وما نجم عنها من مشاكل نتيجة الترجمة. ونتيجة لما سبق فقد رأى الباحث أنه لكي تكون القرارات الدولية خالية من الغموض، يجب أن تتعاون المنظمة الدولية مع الدول التي اعتمدت لغاتها لرفع كفاءة الترجمة، من خلال توحيد المصطلحات القانونية وتشكيل لجان مشتركة متخصصة في اللغة والقانون، وإلمام المترجم بقضايا الدول وإتقان المصطلحات القانونية ومعانيها.

***الكلمات المفتاحية: إشكالية – القانون – الترجمة.***

**ABSTRACT**

Language and translation are important in international forum because of their role in decision-making between countries. The international law cannot ignore the issue of language as it is the main written legal source of global resolutions. Due to the multilingualism of the States, translation has officially played a significant part in the framework of a written decision. International resolutions are generally drawn up in an accepted language and then translated into other endorsed native languages (English, French, Russian, Chinese, Spanish and Arabic). The translation has been given a lot of attention by international organizations when issuing their decisions. In all areas, they created their specific language and identified unique words obtained from the language of law. It was defined in some instances by accuracy and clarity, and in other by insinuation and metaphor that made it ambiguous. This ambiguity surrounds certain global resolutions and created controversies, specially issues related to the Middle East. These controversies in global resolutions caught the investigator's attention in highlighting the gap between international law and translation in order to bring it closer together. In this study, the researcher intended to achieve a set of objectives: to highlight on the errors that occurred as a result of translation in UN resolutions, highlighting the role of translation in international resolutions, counting the legal terms used in the formulation of international resolutions, relying on the method of critical analysis through observing the errors in major issues and the problems caused by translation. As a consequence of the above, the investigator regarded that in order to avoid ambiguity in global resolutions, the international organization had to collaborate with the nations that embraced their languages in order to improve the effectiveness of the translation, by standardizing the legal terms and setting up joint linguistic and legal commissions. The researcher also recommended the translator must have knowledge of the problems of those countries and mastering the legal terms and their meanings.

**المقدمة**

لقد شكلت اللغة منذ نشوء البشرية أدات التعبير والتواصل بين البشر، ونظراً لتعدد وتنوع اللغات بين الدول، فقد سعى الإنسان منذ القدم لإيجاد وسيط لغوي لتقريب الفهم بين اللغات المتعددة، بهدف خدمة البشرية ،وذلك من خلال نقل المعاني والكلمات من لغة غير مفهومة إلى لغة اخرى مفهومة، وقد كللت هذه المساعي بولادة عصر جديد سمي عصر الترجمة، مما ساهم في نقل وتنوع التواصل الثقافي والحضار والفكري بين الدول والشعوب المختلفة، إضافة لما لعبته الترجمة من دور هام وفعال في حل الكثير من النزاعات وإحلال السلم من خلال معاهدات السلام التي عقدت على مر التاريخ، إبتداءأً من معاهدة قاديش بين الفراعنة المصريين والحيثيين، والتي تعد أول معاهدة عرفتها البشرية إلى عصرنا الحالي وقدعرف العرب قديماً الترجمة كأداة للتواصل والحياة مع الآخر، منذ أن انفتحوا على العالم من حولهم، سواءً بسبب التجارة أو الترحال، وكانوا على صلة بالأحباش والفرس والروم،، وبعد الإسلام عرفت "الترجمة" المنظمة في زمن الدولة الأموية، حيث كان "خالد بن يزيد بن معاوية" على رأس منظمة نشطة في الترجمة، وفي العصر العباسي، راجت أكثر بسبب اتساع الفتوحات الإسلامية، فترجموا عن اليونانية علوم الطب والفلك والرياضيات والموسيقى والفلسفة وغير ذلك..

 ولما كان التاريخ يعيد نفسه بالأحداث والتفاصيل، فقد عاد العالم ليشهد العديد من المشاحنات السياسية والإقتصادية والدينية، مما ادى إلى تباعد الهوة بين دول العالم وشعوبها، فحلت لغة النزاعات والخلافات بين دول العالم بدلاً من لغة التفاهم والإتفاق، ونتيجة لذالك كان من الضروري تأسيس منظمة دولية تعنى بحل الخلاف بين الدول وتقريب التفاهم والإتفاق وإحلال السلم العالمي بين الدول، فكان تاسيس عصبة الامم التي اصبحت في ما بعد هيئة الأمم المتحدة، والتي كان من أهم مهامها و واجباتها إجاد صيغ للحوار والتقاهم تضمن من خلالها السلم لكل شعوب العالم، ونظراً لاختلاف وتعدد اللغات بين الدول، فقد أعطت المنظمة الدولية كل إهتمامها لتطوير جانب الترجمة في آلية عملها، من خلال قراراتها ومواثيقها ونشراتها، حيث أصدرتها بست لغات أساسية هي العربية والإنكليزية والفرنسية والروسية والصينية والإسبانية، إضافة لتطوير لغتها المتخصصة في كافة المجالات وخاصة القانون الدولي، فانفردت بمصطلحات خاصة مستمدة من لغة القانون، وقد تميزت بالدقة والوضوح في بعض الأحيان، والإحاء والمجاز في أحيان اخرى، مما أصبغها بالغموض، كالغموض الذي أحاط في بعض القرارات الدولية بشان الشرق الاوسط نتيجة الترجمة، مثل القرار 242 لعام 1967 والمتضمن بالنص: الفرنسي والصيني والروسي والعربي واالإسباني (إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها أخيرا) والمقصود جميع الأراضي، بينما سقطت بالترجمة الإنكليزية (أل) تعريف، فأصبح المقصود الإنسحاب من جزء فقط، فنجم عن ذلك خلاف بسبب خلل في ترجمة القرار،فأفرغ القرار من مضمونه نتيجة لذلك.

 وسنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق لأهم إشكاليات الترجمة واللغة في القانون الدولي، من خلال رصد الاخطاء التي وقعت نتيجة الترجمة في القرارات الدولية، وإحصاء بعض المصطلحات والمواد القانونية التي صيغت بترجمة خاطئة في ميثاق الامم المتحدة، وإبراز دور المترجم والترجمة في القرارات الدولية، وتسليط الضوء على الأخطاء اللغوية التي وقعت فيه. ولبلوغ هذا الهدف تم اختيار ميثاق الأمم المتحدة لبيان المصطلحات القانونية وإستعراض القوانين الدولية التي إعتراها الغموض لتشكل أساس هذه الدراسة من خلال مبيحثين، حيث سنتناول في المبحث الاول: تعريف ونشأت الامم المتحدة ودور الترجمة في قوانينها وقراراتها، أما المبحث الثاني: سنتناول وظائف الترجمة ومشاكلها في الأمم المتحدة والإشكالات الناجمة عنها في القانون الدولي، وفي الخاتمة ستخلص الدراسة لاهم النتائج التي تم التوصل إليها، مع وضع المقترحات لما طرح خلال الدراسة .

**المبحث الاول:الأمم المتحدة تعريفها ونشاتها ودور الترجمة في قوانينها وقراراتها**

 **أولاً :الأمم المتحدة تعريفها**

 تعرف الامم المتحدة: بانها منظمة دولية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً، أنشئت في تاريخ 24 تشرين الأول عام 1945م، وهي ثاني منظمة دولية متعددة الأغراض تأسست في القرن العشرين والتي تمتلك نطاقاً وعضوية في جميع أنحاء العالم، ويقع مقرها في مدينة نيويورك وتمتلك الأمم المتحدة مكاتب إقليمية في جنيف وفيينا ونيروبي، ومن اللغات الرسمية التي تتحدث بها هي الإنجليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية.

 **ثانياً: نشاة الأمم المتحدة**

 لم ينتظر العالم نهاية الحرب العالمية الثانية كي يبدأ التفكير في شكل الترتيبات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب، مستفيداً من خبرة تجاربه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث بادرت الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول 1939 إلى ارسال وزير خارجيتها كوردييل هال لتشكيل لجنة مهمتها دراسة شؤون ما بعد الحرب، ليليها بعد ذلك في تشكيل لجان مماثلة كلاً من بريطانيا والإتحاد السوفيتي، فتداعيات الحرب ساقت لتصبح كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفيتي ركيزة أساسية للتحالف الذي تمكّن فيما من دحر دول المحور (المانيا وإيطاليا واليابان) والحاق الهزيمة بهم، ليتسيدوا طاولة تشكيل نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء منظمة أممية بغية تدعيم السلام وحماية العالم من دمار حرب أُخرى.وكان لمفاوضات الحلفاء الرئيسيين الثلاث إلى جانب الصين أهمية كبيرة في نشوء الأمم المتحدة إلا أن فكرة إنشاء الأمم المتحدة بتنظيمها الحالي مرت بمراحل جمَّة يمكن تقسيمها لما يلي:

1- تصريح الأطلسي: في 14 آب لعام 1941 عقب اجتماع عقد بين رئيس وزارء بريطانيا ونستون تشرشل ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت وقد صدر عنه تصريح الأطلسي متضمناً في المادة السادسة على الخطوط العريضة لمنظمة دولية تضم الشعوب المختلفة تكون الغاية منها حفظ السلم وتحقيق التعاون الدولي، كما أكد على المبادئ المشتركة التي ترمي إليها سياسة بلديهما في سبيل تحقيق مستقبل آمن وأفضل للعالم.

2-إعلان الأمم المتحدة: اجتمع في 1 كانون الثاني 1942، في واشنطن العاصمة، ممثلو 26 من الحلفاء الذين كانوا يحاربون قوات المحور، متعهدين بدعم ميثاق الأطلسي وبذل كل مافي وسعهم لهزيمة العدو المشترك والإمتناع عن عقد صلح منفرد معه، وتجلى ذلك في التوقيع على "إعلان الأمم المتحدة” الذي تضمن أول استخدام رسمي لعبارة (الأمم المتحدة)، التي اقترحها الرئيس روزفلت، وكان التوقيع بمثابة موافقة هذه الدول من حيث المبدأ على إنشاء منظمة عالمية لتنظيم العلاقات بين الدول محترمة الاسـتقلال والحريـة الدينيـة وصـيانة العـدل والحقـوق الإنسانية.

3-تصريح موسكو: تلا إعلان الأمم المتحدة العديد من المشاورات والمؤتمرات بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي نوقشت فيها تفصيلاً أسس وهياكل التنظيم الدولي الجديد، مما أفضى إلى صدور بيان في موسكو بتاريخ 30 تشرين الأول 1943 ذو الطبيعة المزدوجة، فهو من جهة تحالف عسكري يهدف إلى إجبار المانيا على الإستسلام دون قيد أو شرط، ومن جهة أُخرى تحالف سلمي يهدف إلى التعجيل بإنشاء هيئة عالمية تقوم على اساس المساواة في السيادة بغية حفظ السلم والأمن الدوليين، ووقعه كلاً من وزراء خارجية الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وسفير الصين في موسكو.

4- تصريح طهران: وقد صدر في 1 كانون الأول 1943 أي بعد شهر من تصريح موسكو وجاء فيه تصميم الدول الكبرى الثلاث (بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) على توكيد دورهم الهام ومسؤليتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.مؤتمر دمبرتون اوكس :عقد هذا المؤتمر بين أواخر آب إلى أوائل تشرين الأول سنة ١٩٤٤، على مرحلتين، الأولى ما بين روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما كانت المرحلة الثانية بين الصين وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لرغبة روسيا في الإحتفاظ بحيادها في حرب الشرق الأقصى التي لم تكن طرفاً فيها بعد، وقد توصلت هذه الإجتماعات إلى وضع مجموعة من أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة المقبلة، فضلاً عن إرساء الشكل شبه النهائى للهيكل التنظيمى للأمم المتحدة.

5-مؤتمر يالطا: امتد المؤتمر ما بين 4 و 11 شباط لعام 1945 للإتفاق على بعض المسائل التي لم يتفق عليها في مؤتمر دمبرتون اوكس وأهمها طرق التصويت في الأمم المتحدة والنظام الجديد للمستعمرات (نظام الوصاية ونظام الأقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي)، كما تم الإتفاق على توجيه دعوة إلى الدول التي وقعت أو إنضمت إلى إعلان الأمم المتحدة والتي أعلنت الحرب على دول المحور قبل أول آذار 1942، للمشاركة في مؤتمر فرانسيسكو التأسيسي للأمم المتحدة، واستثني منها بولونيا نتيجة تغير نظام الحكم فيها عقب تسلم الشيوعيين للسلطة.

6-مؤتمر سان فرانسيسكو :عقد المؤتمر في 25 نيسان 1945 واجتمع مندوبو 50 دولة لمناقشة وإعداد ميثـاق الأمـم المتحدة، وفقاً للخطوط التى تم إرساؤها في مؤتمري دمبرتون اوكس و مؤتمر يالطا ، لينهي المؤتمر أعمالـه و26 حزيران 1945، أي بعـد شـهرين مـن الاجتماعات، وانتهت خلالهما الحرب فى أوربا باستسلام ألمانيا فـي 8 مـن آيار 1945 والاتفاق على ميثاق يتكون من مائة وإحدى عشرة مادة، وعلـى نظـام وعلـى نظـام أساسي لمحكمة العدل مكون من 70 مادة، واعتمد بالإجماع في 25 حزيران 1945 في دار الأوبرا في سان فرانسيسكو. وفي اليوم التالي، وقعوا عليه في مسرح هيربست بمبنى النصب التذكاري للمحاربين القدماء كما تم التوقيع على اتفاق مؤقت يقضي بإنشاء لجنة تحضيرية للإعداد للدورة الأولى للجمعية العامة.ومع يوم 24 تشرين الثاني لعام 1945 بدأ سريان ميثاق الأمم المتحدة وأبصر النور بعدما صدّقت عليه حكومات أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة ومعظم الموقعين الآخرين. وافتتحت أول جمعية عامة، بمشاركة ممثلين عن 51 دولة، في سنترال هال وستمينستر ، لندن في 10 كانون الثاني 1949 حيث تم استكمال بقية أجهزتها وفروع المنظمة التي بدأت سيرها على الفور، كما قررت إختيار مدينة نيويورك مقراً دائماً لها.

**ثالثاً: دور الترجمة في قوانين وقرارت الأمم المتحدة**

 \* أهمية الترجمة القانونية في الأمم المتحدة: تأتي أهمية الترجمة القانونية في الامم المتحدة من زيادت التوجه الدولي لتوحيد القوانين في كافة أرجاء العالم، بشكل تصبح القوانين الدولية فيه مرتبطة ببعضها البعض، بحيث لا تستطيع أي دولة سن قوانينها بمعزل عن القوانين والمعاهدات الدولية، وتتعبر الترجمة القانونية هي الوسيط في تسوية الكثير من النزاعات بين الدول حيث تلعب دور بالغ الاهمية في تحقيق العدالة بالحوق والإلتزامات بين الدول، من خلال ما يقوم به المترجم القانوني الذي يقوم بترجمة الوثائق والقرارات من لغة الى لغة أخرى حسب المختصمين، وآي خطأ في ترجمة الوثائق او النص الأصلي قديتسبب بمشاكل وخسائر بين الأطراف المتنازعة.

\*ميزات الترجمة القانونية :وتعد الترجمة القانونية مختلفة عن باقي انواع الترجمة في عدد من النقاط منها: 1 - إختلاف النظام القانوني من بلد لأخر، مما يتوجب على المترجم الألمام بالنظام القانوني للبلدين إضافة الى عامل اللغة بين البلدين من اجل أن تؤدي الترجمة غايتها المرجوة. 2 – عدم الإجتهاد بالمصطلحات القانونية، فعلى المترجم أن يبحث عن المصطلحات القانونية في لغة البلدين فإذا كانت موجودة لا يجوز الإجتهاد فيها.

\*مراحل الترجمة القانونية :يمر المترجم بثلاث مراحل عند نقل نص قانوني من للغة الاصلألى لغة أخرى وهذه المراحل هي : 1 – مرحلة تحليل الكلمات من خلال دراسة معانيها والبحث بجوهرها للوصول للمعنى الحقيقي. 2 – يقوم المترجم فيها بالمقارنة بين اللغة الاصلية واللغة المنقول اليها من خلال المقارنة بين المؤسسات والقوانين وتحديد المعنى وتحويله حسب اللغة المنقول اليها . 3 - في المرحلة الثالثة يتم البحث عن المصطلح المنطوق من حيث المفهوم والمعنى.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تؤدي دورها دون اللجوء إلى الترجمة والمترجمين في عملها، خاصة أن صفات الحياد والشفافية صفات لا يتحلى بها إلى المترجم.

**المبحث الثاني:وظائف الترجمة ومشاكلها في الأمم المتحدة وإشكالات القوانين الناجمة عنها**

**أولاً : وظائف الترجمة في الأمم المتحدة**

 تمر الترجمة في الامم المتحدة وخاصة في ما يتعلق بالنصوص القانونية بعدت مهام ومن هذه المهام :

1 – المترجم :والذي يشترط في عمله، ترجمة ومراجعة النص المسند إليه وفق المواصفات المحددة والملزمة من هيئة الأمم مع الحفاظ على أعلى مستوى، إضافة إلى المساهمة في زيادة وتوحيد المطلحات القانونية.

2 – المصطلحي: وهو من تقع على عاتقه مهمة إعداد قوائم للمصطلحات الجديدة، وعلى المصطلحي أن يعد هذه القوائم بتقنية عالية وبجميع اللغات الأساسية الست المعتمدة بالامم المتحدة،من مهام المصطلحي: توحيد المصطلحات وتوثيقها ونشرها،تزويد المترجمين ومحررين الوثائق بالمنشورات المصطلحية، إرشاد المختصين اللغوين والمترجمين عن كيفية ومجال إستعمال المصطلحات، إصدار نشرات مصطلحية دورية تواكب الأحداث الجديدة، الإهتمام والبحث عن المصطلحات الجديدة، ومما لابد الإشارة إليه هو أنه على المصطلحي أن يكون ذو مرجعية بأمور الترجمة.

3 – المراجع: وهو من يقوم بتدقيق ومراجعة الترجمة وقياس تطابقها مع النص الأساسي ومع النص المراد الترجمة إليه من حيث النحو والصرف والمعنى ، إضافة الى التناسق والإنسجام وتصحيح الأخطاء الإملائية.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن وظيفة الترجمة في الأمم المحدة ذات طبيعة معقدة وحساسة ويجب أن تتوفر فيها ميزات الأمانة والوضوح والبساطة واللغة والترجمة الصحيحة إضافة إلى التوظيف المناسب للمصطلحات .

**ثانياً: مشاكل الترجمة في الامم المتحدة**

 تتعرض الترجمة في الأمم المتحدة للكثير من المشاكل والعقبات،فالأخطاء التي تقع في مجال الترجمة الدولية أشد أهمية ومسؤولية من أخطاء الترجمة العادية، لأن خطاء المترجم في الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، قد تؤدي إلى نتائج سلبية وخطيرة، مثل زيادة وتيرة النقاش أو زيادة التباعد والخلاف أو التوصل لنزاع قد يكون مسلح، ومن الأسباب التي تؤدي لهذه المشاكل في ألية الترجمة عدت أمور منها:

1 – مشكلة الزمن: فقصر الزمن المتاح والتقيد بالوقت من أهم العوامل التي تفضي إلى الخطأ في عمل المترجم الدولي.

 2 – مشكلة المكان: فوجود المترجم بمكان مشترك مع العديد من الموظفين قد ينجم عنه الكثير من الضجيج وبالتالي عدم مقدرة المترجم على التركيز التام مما يجعله عرضة للخطأ.

 3 – مشكلة الوسائل المستخدمة: فإستخدام الجواسيب والبرامج العادية في عملية الترجمة قد يجعل عملية الترجمة أقل جودة من إستعمال الحواسيب الرقمية والمتطورة ذات البرامج المتخصصة .

 4 – قلة المترجمين العرب: مما يزيد الضغط على المترجمين الموجودين فيتحمل المترجم العربي أعباء العمل الكبيرة لإنجاز العمل في الوقت المحدد مما يجعل عمله عرضة للخطأ مع كثافة العمل.

 5 – قلة إعداد المترجمين العرب المتخصصين: فأغلب مركز الترجمة في الدول العربية تكتفي بإعداد الطلاب بشكل عام دون الإهتمام بالتخصص بالترجمة كالترجمة القانونية أو الأقتصادية أو العلمية، لذلك نجد أغلب المترجمين العرب غير ملمين بخفايا الاختصاص.

**ثالثاً: إشكالات القوانين الناجمة عن الترجمة في القوانين الدولية**

 إن ما تجدر الإشارة إليه إن الترجمة في قرارات وقوانين الامم المتحدة تعتمد على الحرفية، وإذا ما أعتبرنا أن النص الإنكليزي هو الأساس والنص العربي هو الهدف، سنلاحظ ضعف وهشاشة الإسلوب في الترجمة مما أثر على المعنى فاعتراه الغموض في كثير من القوانين القرارات، وسنحاول في مايلي عرض بعض إشكالات القوانين والقرارت والمواد التي نجمت عن ضعف واخطاء الترجمة ومنها:

 -الخطأ اللغوي الذي وقعت فيه الولايات المتحدة الأميركية حين أساءت فهم كلمة (موكوساتسو) التي ردت بها حكومة اليابان على الانذار الأميركي بضرورة الاستسلام بلا شروط ابان الحرب العالمية الثانية، وكانت الترجمة الامريكية لكلمة (موكوساتسو) على ان (اليابان يزدري الولايات المتحدة)، فما اعتبره الأميركيون هو ازدراء اليابان بتجاهله الانذار الأميركي، ما دفعها للهجوم النووي،بينما كانت كلمة «موكو ساتسو» تعني (بدون تعليق)، وكانت نية الحكومة اليابانية ان تأخذ مهلة لكي لا ينقلب عليها الجيش.

 -الخطأ الخاص بقرار مجلس الأمن رقم 242 والذي يقضي بالنص العربي( بإنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها عام 1967 )، ولكن ترجمة القرار بالنص الإنكليزي تضمنت (إنسحاب إسرائيل من أراض محتلة عام 1967)، فالنص الإنكليزي يتحقق عند إنسحاب إسرائيل من أي مساحة، أما النص العربي يتحقق بإنسحاب إسرائيل من جميع الاراضي التي إحتلتها عام 1967، فالإختلاف بأداة أل تعريف غير مضمون ومعنى القرار نتيجة الترجمة.

 -الخطأ الذي حصل عام 2007، حيث نشبت مشكلة بسبب خطأ المترجم في ترجمة جملة ضمن خطاب مندوب سوريا في اجتماع لجنة نزع السلاح النووي، وكانت هذه الترجمة هي (إن إسرائيل ضربت منشأة نووية سورية)، واستخدمت وسائل الإعلام الإسرائيلية تلك الترجمة لتبرير ضرب منشأة سورية، بينما كان النص الأصلي ( هناك مزاعم غربية تقول بأن إسرائيل هاجمت مفاعلا نووي سوري)، واحتجت سوريا على تلك الترجمة، وبمراجعة محضر الاجتماع، تبين الخطأ ولتصحيحه أصدرت الأمم المتحدة بيانا صحفيا، ذكرت فيه الحقيقة لتقدمها وسائل الإعلام.

 -الخطأ الذي حصل حين ترجمة كلمة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أمام الأمم المتحدة في العام 2011،حين نقلت الترجمة (أن لإيران الحق في صنع سلاح نووي) بين ما كان المقصود بالنص الاصلي (لإيران الحق في الطاقة النووية)، وقد نجم عن هذا الخطأ تداعيات في المواقف الدولية.

**الخاتمة**

وقد تبين لنا من مما سبق، أن القوانين والمعاهدات الدولية قد اعتراها كثير من الغموض في صياغتها نتيجة لسوء الترجمة وأخطائها، ولكي تتمتع القوانين الدولية بالمصداقية المطلوبة من أجل اللجوء إليها عند التحكيم بالنزاعات القائمة بين الدول، فلابد من تجنب حالات اللبس والغموض أثناء الترجمة، وإزالة الأسباب التي تؤدي إليها، ولتحقيق هذا الهدف فلا بد من توحيد العمل مع الدول العربية بشكل خاص، ودول اللغات الست المعتمدة من الأمم المتحدة بشكل عام، لتحسين ترجمة الوثائق والقرارات والقوانين الصادارة عن الهيئات الدولية.

ومن ناحية أخرى يجب على الدول العربية توحيد المصطلحات العربية، وتطوير وتنشيط اللغة والترجمة الى درجة التخصص بناء على قواعد صحيحة مبنية على قواعد النحو والصرف، بهدف إعداد كادر ترجمة متخصص في كافة المجالات.

وبناء على ما سبق فقد نوصي بإتخاذ بعض النقاط الهامة بشكل و بنية الترجمة في القوانين والقرارات الدولية مثل:

* استخدام مصطلحات قانونية وملائمة و واضحة.
* زيادة عدد الكلمات الرديفة بهدف توضيح المعنى.
* مراعاة أحرف الجر وعلامات الترقيم في سياق الجمل.
* عدم تكرار الجمل والكلمات في النص.
* زيادة عدد المترجمين العرب في الامم المتحدة.
* زيادة الوقت المحدد للترجمة في النصوص المكتوبة.
* إعتماد مترجمين حيادين في قضايا النزاعات الهامة بين الدول.
* توفير مكان مناسب وهادئ للمترجمين بعيد عن الضجة والتشويش.
* توفير أدوات متطورة وحديثة في عملية الترجمة.
* تشكيل لجان مشتركة متخصصة في اللغة والقانون أثناء صياغة الترجمة للقوانين والقرارات الدولية.
* إلمام المترجم بقضايا الدول وإتقان المصطلحات القانونية ومعانيها.

**المراجع**

1- الكتب العربية:

الدقاق، محمد السعيد.1977. *إرادة الدول في إبرام المعاهدات الدولية بين الإطلاق والتقيد*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

الديداوي، محمد. 2009.إشكالية الاصطلاح ودور المترجم. المركز الثقافي العربي.

الديداوي، محمد.2007*. إشكالية وضع المصطلح المتخصص وتوحيده*. جينيف: مكتب الأمم المتحدة.

رمضان، عصام صادق.1978.*المعاهدات غير المتكافئة*. القاهرة: دار النهضة العربية.

السباعي، أيمن كمال.2008. *محاضرات في الترجمة القانونية*.القاهرة:جمعية المترجمين واللغوين المصريين.

القاسمي، علي. 2009*. الترجمة وادواتها*. بيروت: مكتبة لبنان

نافع، جمال عبد الناصر.2008. *التنظيم الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

2-المواقع الإلكترونية**:**

هيئة الامم المتحدة.1945."ميثاق الأمم المتحدة".

<https://www.un.org/ar/charter-united-nations/>

**السيرة الذاتية للباحث**

لورنس حسن الزعبي حاليا طالب في الدراسات العليا بجامعة العلوم الإسلامية نيلاي (ماجستير في القانون) حاصل على الإجازة من جامعة دمشق عام 2000، وحصل على دبلوم الصحافة من وكالة بي بي سي في عام 2015. وعمل في شبكة أنباء عدم الانحياز تحت اشراف وكالة الأنباء الماليزية (برناما) من عام 2015 حتى 2018. وتشمل مجالات أبحاثه القانون والصحافة.